

لا وقت إضافياً:

كيف تفشل قطر حتى الآن في احترام حقوق العمال قبل موعد بطولة كأس العالم



منظمة العفو
الدولية

على مدى عام ونيّف خضعت قطر لتدقيق دولي مكثف في أوضاع حقوق العمال. وتم فضح الاستغلال المتفشى للعمال المهاجرين في البلاد من خلال التحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الانسان وصحيفة «ذي غارديان» ونقابات العمال والأمم المتحدة وغيرها. وقد ظهرت الوقائع المجردة الأليمة للعمال المهاجرين لإنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات في أحد أغنى بلدان العالم، واعترفت بها الحكومة القطرية في النهاية.

وقد ساعدت استضافة قطر لبطولة كأس العالم لعام 2022 الذي ينظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» على إبراز الانتهاكات، مع مناقشة القضية في البرلمان الأوروبي واجتماعات اللجنة التنفيذية لاتحاد كرة القدم ومنظمة العمل الدولية.

ومنذ أواخر عام 2013 تم تسليط الضوء على الأنظمة التي تسهّل الانتهاكات وتُديمها، ولاسيما نظام «الكفالة»، وهو نظام يشدّ وثاق العمال بأصحاب العمل ويعرّضهم لخطر العمل القسري. ويشمل نظام الكفالة تصريح الخروج سبيء الصيت – الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، يمكن أن يؤدي إلى تقطع السبل بالمهاجرين المستغلين ويجعلهم غير قادرين على مغادرة البلاد – وكثيراً ما يدوم ذلك أشهراً عدة.

ومورست ضغوط على الحكومة القطرية والجهات المنظمة لبطولة كأس العالم – التي تتعرض للهجوم أصلاً بسبب مزاعم الفساد – كي يظهر للعالم أن المباريات يمكن أن تُقام بدون استغلال مئات آلاف العمال الضروريين لإنشاء البنية التحتية التي تستخدم هذه البطولة.

رد فعل قطر

إن الوقت يمرّ بسرعة، ومع إنشاء المشاريع الخاصة ببطولة كأس العالم من ملاعب وفنادق وأنظمة مواصلات، فإن قطر ليس أمامها وقت طويل لضمان عدم إقامة المباريات على أكتاف استغلال القوة العاملة وبالعمل القسري.

في مايو/أيار 2014 وعدت قطر بإجراء إصلاحات محدودة في نظام الكفالة وتصريح الخروج، من جملة أمور أخرى. وترى منظمة العفو الدولية أن الفشل في تنفيذ إصلاحات جديّة تكفل احترام حقوق العمال في الأشهر القادمة سيضع علامة استفهام حول مدى جدية السلطات القطرية بشأن الإصلاحات. وإن إرث بطولة كأس العالم لعام 2022 سيتمثل في استغلال مئات آلاف العمال لتأمين إقامتها. وتعتزم منظمة العفو الدولية إعادة تقييم التقدم الذي يتم إحرازه في مجال الإصلاح في غضون ستة أشهر.

في مواجهة هذه الانتقادات الواسعة النطاق، اعترف مسؤولون قطريون على نحو متزايد بحقيقة الانتهاكات التي يتعرض لها العمال المهاجرون، وبأنهم يجب أن يتصدوا للقضية.

ففي سبتمبر/أيلول 2014 قال أمير قطر إنه «تألّم شخصياً بسبب الأوضاع»¹. وكان مسؤولون قطريون قد قطعوا وعوداً كثيرة بإجراء إصلاحات واتخاذ تدابير قاسية بشأن أصحاب العمل الذين يخالفون القوانين القطرية ويستغلون العمال.

إن هذه التطورات مرّتب بها بلا ريب. بيد أن الاعتراف بالمشكلة ليس كالتصدي لها. فبعد مرور نحو أربع سنوات على فوز قطر بالحق في استضافة دورة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة مستعدة لاتخاذ الخطوات الحاسمة الضرورية لوقف الانتهاكات المخيفة.

1. بيتر كوفيسي، في مقابلة متلفزة، أمير قطر يقول: «إن أوضاع العمال المتردية أمر غير مقبول»، دوحة نيوز، 26 سبتمبر/أيلول 2014. أنظر الرابط: <http://dohanews.co/tv-interview-qatar-emir-says-poor-labor-conditions-acceptable> (آخر زيارة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
2. منظمة العفو الدولية، الوجه المظلم للهجرة: بقعة ضوء على قطاع الإنشاءات في قطر قبل موعد بطولة كأس العالم (رقم الوثيقة: MDE 22/010/2013)
3. منظمة العفو الدولية، «نومي هو استراحتي»: استغلال عمال المنازل المهاجرين في قطر (رقم الوثيقة: MDE 22/004/2014)
4. مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق الإنسانية للمهاجرين فرانسوا كريبو (رقم الوثيقة: A/HRC/26/35/Add.1)، بتاريخ 23 أبريل/نيسان 2014. أنظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/SRMigrants/a-HRC-26-35-add1_en.pdf (آخر زيارة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
5. مجلس حقوق الإنسان، تعليقات الحكومة القطرية على تقرير المقرر الخاص (رقم الوثيقة: A/HRC/26/35/Add.2)، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2014. أنظر الرابط: www.ohchr.org/en/Issues/Migration/SRMigrants/Pages/AnnualReports.aspx (آخر زيارة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
6. تشاتام هاوس، السياسة الخارجية لقطر، 4 ديسمبر/كانون الأول 2013 (آخر زيارة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014). أنظر الرابط: www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Meetings/Meeting%20Transcripts/041213QatarQA.pdf (آخر زيارة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
7. دي إل آيه بايبر، العمالة المهاجرة في قطاع الإنشاءات في دولة قطر، أبريل/نيسان 2014. أنظر الرابط: www.engineersagainstopoverty.org/documentdownload.axd?documentresourceid=58 (آخر زيارة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
8. أنظر مثلاً: www.engineersagainstopoverty.org/documentdownload.axd?documentresourceid=58 (آخر زيارة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
9. وزارة الداخلية، قطر تعلن عن إصلاحات واسعة النطاق في سوق العمل، بتاريخ 14 مايو/أيار 2014، أنظر الرابط: www.moi.gov.qa/site/english/news/2014/05/14/32204.html (آخر زيارة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014).
10. شابينيا إس خاطري، رسمي: سنتّم تعديلات نظام الكفالة القطري بحلول نهاية العام أو في عام 2015، دوحة نيوز، 25 أغسطس/آب 2014. أنظر الرابط: <http://dohanews.co/official-qatars-kafala-amendments-made-year-end-2015> (آخر زيارة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014).

لا وقت إضافياً:

كيف تفشل قطر حتى الآن في احترام حقوق العمال قبل موعد بطولة كأس العالم

ما الذي تم حث قطر على القيام به

وفي أواخر عام 2013، وفي خطوة غير معتادة، كلفت الحكومة مكتب محاماة دولي، وهو «دي إل أيه بايبر» DLA Piper، بمراجعة قضية العمالة المهاجرة. وأجرى المكتب مقابلات مع مسؤولين حكوميين ومع مجتمع المال والأعمال، ودرس تقارير منظمات حقوق الإنسان ونقابات العمال. وفي مايو/أيار 2014، سلم مكتب المحاماة إلى الحكومة تقريره النهائي⁷، الذي تضمن أكثر من 60 توصية.

ويوجه التقرير انتقادات كبيرة لجوانب عدة من قوانين وسياسات قطر، ومنها بشكل خاص نظام الكفالة سيء السمعة، الذي يقول عنه التقرير إنه «لم يعد أداة مناسبة للسيطرة الفعالة على الهجرة في قطر». ولكن في الوقت الذي يقدم فيه تقرير مكتب المحاماة «دي إل أيه بايبر» عدداً من التوصيات الجيدة بشأن قضايا الصحة والسلامة وتحقيق العدالة والسكن والتوظيف، فإن هذه التوصيات، في بعض الحالات، لا تصل إلى المدى الذي يبرره تحليل المشكلة. ويتجنب تقرير مكتب المحاماة بشكل خاص القضايا الحاسمة حقاً المتعلقة بالإصلاح الجوهرى لتصريح الخروج ونظام الكفالة وحق العمال في تشكيل نقابات العمال أو الانضمام إليها.

ولم تنشر الحكومة تقرير مكتب المحاماة بعد، كما لم تقدم أي رد علني على مضمونه. بيد أن التقرير متاح للجمهور⁸، وقد أعلنت الحكومة عن الإصلاحات المقترحة عقب انتهاء مكتب المحاماة من تقريره.

قدمت منظمة العفو الدولية إلى الحكومة سلسلة من التوصيات التفصيلية في تقريرين نُشرا في نوفمبر/تشرين الثاني 2013² وأبريل/نيسان 2014³ تتعلق بالتصدي للانتهاكات التي تقع على العمال المهاجرين، وخاصة في قطاعي الإنشاءات والعمل المنزلي. وفي أبريل/نيسان 2014، وعقب زيارة قام بها إلى قطر، نشر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق الإنسانية للمهاجرين تقريراً مفصلاً قَدّم فيه إلى الحكومة 51 توصية.⁴

ومارست منظمة العفو الدولية والمقرر الخاص للأمم المتحدة ضغوطاً من أجل القيام بإصلاح جوهري لنظام الكفالة وإلغاء تصريح الخروج، ودعا الجانبان إلى إجراء تغييرات واسعة النطاق تتعلق بتحسين الحالة الصحية للعمال وسلامتهم وتحقيق العدالة وعملية التوظيف. وحث الجانبان الحكومة على ضمان حرية اشتراك العمال المهاجرين في الجمعيات، وضمان الحماية القانونية لعمال المنازل، الذين يجري استثنائهم حالياً حتى من الحماية المحدودة التي يوفرها قانون العمل.

وقد رحبت الحكومة القطرية «بالموضوعية والمهنية والشفافية وعدم الانتقائية»⁵ التي اتسمت بها النتائج التي توصل إليها المقرر الخاص للأمم المتحدة. وقال وزير الخارجية في ديسمبر/كانون الأول 2013 إن تقرير منظمة العفو الدولية كان «مفيداً»⁶.

«هل تلغي قطر نظام الكفالة؟» – الحقيقة

أما الإصلاح الأكثر أهمية الذي اقترحت حكومة قطر في مايو/أيار فهو إلغاء «قاعدة السنتين»، التي تمنع العمال من العودة إلى قطر لمدة سنتين بعد انتهاء مدة العقد. وتلعب «قاعدة السنتين» دوراً مهماً في خلق ظروف العمل القسري. إذ أن العديد من العمال المهاجرين – الذين هم بحاجة إلى تسديد ديونهم التي اقترضوها من أجل تشغيلهم – يشعرون بأنهم غير قادرين على ترك وظائفهم المستغلّة عندما يعلمون أنهم سيُمنعون من إيجاد عمل جديد في قطر.

وقد أجرت الحكومة مشاورات بشأن هذا الإصلاح المقترح، ودُكر أنه تم إعداد مسودة قانون لهذا الغرض. وتشير تقارير وسائل الإعلام إلى أنه يمكن سن قانون جديد خاص بالكفالة في نهاية هذا العام أو في مطلع عام 2015.¹⁰

وإذا افترضنا أن القانون الجديد سيكون بشكل عام مشابهاً للقانون الذي اقترح في مايو/أيار، فإنه سيكون بمثابة فرصة ضائعة. فبدلاً من إصلاح الخلل الشديد في ميزان القوى بين صاحب العمل والعمال بموجب النظام الحالي، يبدو أن المقترحات تمثل ترفيحاً هامشياً في أحسن الأحوال. ومع سطوة قطاع الأعمال في قطر، والتهديد الذي يكتنف استضافة بطولة كأس العالم، ووجود سمعة البلاد على المحك، فقد شعرت الحكومة بعدم قدرتها على الالتزام بإلغاء تصريح الخروج الذي حثها عليه العالم أجمع تقريباً.

قبل ستة أسابيع، وفي مايو/أيار 2014، أعلنت وزارة الداخلية في مؤتمر صحفي أنها «ستستبدل» نظام الكفالة وتصريح الخروج كجزء من رزمة إصلاحات.⁹ ونقلت وسائل الإعلام العالمية خبر بيان قطر المتعلق «بالغاء» النظام.

بيد أننا إذا أمعنا النظر في المسألة، فإننا نجد أن ذلك لا يمكن وصفه بأنه «إلغاء» لنظام الكفالة بأي معنى من المعاني.

فالإصلاح المقترح لا يلغي قدرة صاحب العمل على منع العامل من الانتقال إلى وظيفة أخرى. وبدلاً من ذلك، فإنه يحددها بمدة عقد العامل، التي قد تصل إلى خمس سنوات، وهو ما يعتبر في أحسن الأحوال تحسناً طفيفاً للنظام الحالي.

وبدلاً من إلغاء تصريح الخروج اقترحت الحكومة إصدار تصاريح للعمال المهاجرين بعد مرور 72 ساعة على طلب مغادرة البلاد. وخلال هذه الفترة تظل لأصحاب العمل فرصة الاعتراض على قرار الحكومة ومنع العامل من المغادرة. أما أسس اعتراض صاحب العمل وكيف يمكن للعامل الطعن في الاعتراض فهو أمر لا يزال غير واضح.

إن أي نظام يعطي صاحب العمل الحق في الاعتراض على مغادرة شخص ما لقطر يعتبر بطبيعته قابلاً لاساءة الاستخدام. كما أن فرض قيود عامة على إمكانية مغادرة المهاجرين لقطر يعتبر انتهاكاً فاضحاً للحق في حرية التنقل.

هل ثمة التزام حقيقي بالتغيير؟

ويجب أن تقوم قطر بإصلاح نظام الكفالة وقانون العمل لضمان احترام حقوق العمال المهاجرين والتصدي للمشكلات البنيوية التي تؤدي إلى الاستغلال والعمل القسري. وترى منظمة العفو الدولية أن الأمل في إقامة بطولة خالية من استغلال العمال يقتضي تنفيذ مثل هذه التغييرات في أقرب وقت ممكن. وهذا أمر فات أوانه بالنسبة للعمال الذين يتعرضون للاستغلال. ولكنه يعطيهم أملاً في تحقيق بعض الإنصاف.

إن منظمة العفو الدولية، إذ تهدف إلى إجراء إصلاحات كاملة، تدعو حكومة قطر إلى اتخاذ الخطوات التالية فوراً:

- إلغاء تصريح الخروج بدون موارد؛
- إجراء تحقيق مستقل في أسباب وفيات العمال المهاجرين؛
- إلغاء الرسوم الباهظة المفروضة على العمال لرفع دعاوى قانونية ضد أصحاب العمل؛
- نشر أسماء المستغلين من المشغلين وأصحاب العمل؛
- منح عمال المنازل الحماية القانونية لحقوق العمل الممنوحة للعمال الآخرين.

إن اتخاذ خطوات أولية ملموسة من هذا النوع من شأنه أن يكون مؤشراً على مستوى الجدية والالتزام بالتغيير الحقيقي. ولكن الحقيقة تقول إن الوقت قد نفذ تقريباً كي تتمكن قطر من إنجاز بطولة لا تقوم على استغلال العمال.

بالإضافة إلى التغييرات المقترحة بشأن نظام الكفالة، فقد أصدرت وزارة العمل طائفة من البيانات الأخرى، وعدت فيها بتنفيذ عمليات تفتيش أشد على أنظمة العمل، ووضع معايير سكن أكثر صرامة، واتخاذ تدابير جديدة لحماية الأجور لضمان حصول العمال على أجورهم في الوقت المحدد.

ويوضح الجدول أدناه ما قالته الحكومة وفعلته رداً على توصيات منظمة العفو الدولية والمقرر الخاص للأمم المتحدة ومكتب المحاماة «دي إل أيه باير». ويبين أن الرد ظل حتى الآن محصوراً في صياغة قوانين جديدة، مع استثناءات قليلة. وقد دخل عدد قليل من القوانين حيز التنفيذ، ناهيك عن سريان مفعولها على الأرض. ومن حيث التقدم الفعلي الذي أحرز، فقد وجدت منظمة العفو الدولية أنه من بين تسعة مجالات رئيسية يتعين على الحكومة التصدي لها، لم يتغير شيء في خمسة منها. وكان التقدم الذي أحرز في المجالات الأربعة الأخرى محدوداً أو جزئياً.

وبعد مرور أربع سنوات على الفوز بالحق في استضافة بطولة كأس العالم، وأكثر من عام على احتلال أنباء إساءة المعاملة الممنهجة للعمال المهاجرين العناوين الرئيسية للأخبار في العالم، لم تتخذ حكومة قطر الخطوات ذات الصدية المطلوبة للتصدي لتفشي استغلال العمال على نطاق واسع.

ملاعب بطولة كأس العالم؟

تطبيق تلك المعايير. ففي يوليو/تموز 2014، وجد مراسلو جريدة «ذي غارديان» أنه في الوقت الذي كان العاملون في استاد «الوكرة» يعيشون في أماكن سكن أفضل، فقد كانت أجور العمل الإضافي منخفضة، ولم تكن جوازات سفرهم بحوزتهم¹². وقالت اللجنة العليا للمشاريع والإرث إنها «تنظر في هذه المسألة بشكل حثيث»¹³.

ومع مضي الإنشاءات في ملاعب بطولة كأس العالم – التي بدأت في هذا العام فقط – بجهود حثيثة – فإن حالة استاد الوكرة ينبغي أن تكون بمثابة جرس إنذار رئيسي لمنظمي بطولة كأس العالم. وفي هذه الأثناء يظل عبء وقف الاستغلال في مشاريع البنية التحتية الأوسع التي ستندم إطلاقات المباريات، يقع على عاتق الحكومة.

فضلاً عن المناقشات المتعلقة بالإصلاحات التي تقودها الحكومة، فإن بعض اللاعبين الرئيسيين في قطاع الإنشاءات القطري حاولوا فرض معايير أفضل للعمال المهاجرين بالإصرار على هذه المعايير المنصوص عليها في العقود التي يقدمونها. وقد لعبت «مؤسسة قطر» دوراً مركزياً في دفع هذه العملية. ولكن الأجدر بالذكر هو أن «اللجنة العليا للمشاريع والإرث»، المسؤولة عن إنشاء ملاعب كأس العالم نشرت في فبراير/شباط 2014 «معايير رعاية العمال»¹¹.

وإذا كان بالإمكان تطبيق هذه المعايير – التي تقتضي معايير أعلى مما يوفره قانون العمل القطري – فإن العمال في ملاعب بطولة كأس العالم سيتمتعون بظروف معيشة وعمل أفضل مما هو معروف عن قطر. ولكن حدوث نكسات كبرى مبكرة يثير تساؤلات حول

13. اللجنة العليا للمشاريع والإرث، بيان رداً على جريدة «ذي غارديان»، 31 يوليو/تموز 2014. أنظر الرابط: www.sc.qa/en/media/press-releases (آخر زيارة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014).

12. روبرت بوث وبين باتيسون، عمال ملاعب بطولة كأس العالم في قطر لا يكسبون أكثر من 45 بنس في الساعة، جريدة «ذي غارديان»، 29 يوليو/تموز 2014. أنظر الرابط: www.theguardian.com/global-development/2014/jul/29/qatar-world-cup-stadium-workers-earn-45p-hour (آخر زيارة في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014).

11. اللجنة العليا للمشاريع والإرث، معايير رعاية العمال، الطبعة 1، أنظر الرابط: www.sc.qa/en/delivery-and-legacy/workers-welfare (آخر زيارة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2014).

منع العمال المهاجرين من مغادرة البلاد من قبل أصحاب العمل، الذين يرفضون منحهم تصاريح خروج ويصادرون جوازات سفرهم.

مكتب المحاماة دي إل آيه بايبر يقول:

- ينبغي إجراء مراجعة شاملة لشرط تأشيرة الخروج... ونوصي بأن تكون تأشيرة الخروج على مراحل مع مرور الزمن.
- نرى أن السبب الوحيد الذي يمكن تبريره لرفض منح العامل المهاجر تصريحاً بمغادرة البلاد هو في الحالات التي تنطوي على عمل جنائي جسيم أو على تهديد للأمن الوطني.
- ينبغي إصلاح قانون الكفالة بحيث يعطي للعمال المهاجرين الحق في تقديم طلبات إلى وزارة الداخلية للحصول على تأشيرة خروج قبل رحيلهم. وفي الفترة الانتقالية وفي الوقت الذي تتم فيه مراجعة شرط تأشيرة الخروج، ينبغي أن يكون الموقف هو منح تأشيرات الخروج باعتبارها حقاً في غضون فترة 48 إلى 72 ساعة.
- ينبغي فرض عقوبات على أصحاب العمل/الكفلاء الذين يحتفظون بجوازات سفر العمال بما يشكل انتهاكاً للقوانين القطرية، ومنها دفع غرامات كبيرة، وإبطال تراخيص الكفالة في حالات الانتهاكات المادية وتكرار المخالفات. ونوصي بأن يُطلب من أصحاب العمل توفير خزائن آمنة ومقفلة لوضع الأغراض الشخصية فيها وإتاحتها لجميع العمال المهاجرين.

منظمة العفو الدولية تقول:

- إلغاء تصريح الخروج؛
- تنفيذ القانون الذي يطلب من أصحاب العمل إعادة جوازات السفر بأثر رجعي؛
- والتحقيق مع أي كفيل يحجز جوازات سفر مستخدميه ومساءلته.

الأمم المتحدة تقول:

- إلغاء شرط تصريح الخروج؛
- القيام بعمليات تفتيش منظمة لضمان عدم مصادرة جوازات سفر العمال من قبل أصحاب العمل.

ما فعلته الحكومة

وفي مايو/أيار 2014، قالت الحكومة إن عقوبة مصادرة جواز السفر سترتفع من غرامة قيمتها 10,000 ريال قطري إلى 50,000 ريال قطري. ولم يتم إجراء أية تغييرات أو نشر أية قوانين حتى الآن.

في مايو/أيار 2014، ذكرت الحكومة أنه سيتم الاستعاضة عن نظام تصريح الخروج بنظام يقوم على الأتمتة عن طريق وزارة الداخلية، يمنح تصريح خروج للمستخدم بعد فترة 72 يوماً قبل سفره. ويبدو أن لأصحاب العمل الحق في الاعتراض على سفر العمال خلال تلك الفترة. وحتى الآن لم يتم إجراء أية تغييرات أو نشر أية قوانين بهذا الشأن.

التقدم الفعلي: لم يُحرز أي تقدم

إن نظام «الكفالة» المقيّد يطلق العنان لإساءة المعاملة، بما فيها العمل القسري.

منظمة العفو الدولية تقول:

- إلغاء شرط «شهادة عدم الممانعة» في قانون الكفالة الذي يشترط على العمال المهاجرين الحصول على إذن من أصحاب العمل قبل الانتقال إلى وظيفة أخرى.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- إلغاء نظام الكفالة والاستعاضة عنه بسوق عمل مفتوح ومنظم، حيث يسمح تصريح العمل للعامل بتغيير صاحب العمل. وهذا يشمل إلغاء شهادة «عدم الممانعة». وفي هذه الأثناء، ينبغي تنفيذ أحكام قانون الكفالة بشكل صارم، كما ينبغي وضع معايير واضحة بشأن متى يستطيع الكفيل إعطاء شهادة «عدم ممانعة» أو تصريح خروج، وينبغي السماح للمهاجرين الذين تُساء معاملتهم بتغيير وكلائهم دائماً.

مكتب المحاماة دي إل آيه بايبر يقول:

- نوصي بأن تقوم دولة قطر بإجراء مراجعة شاملة وواسعة النطاق لنظام الكفالة بهدف تنفيذ الإصلاحات التي تعزز وتحمي الحق في التنقل الحر للعمال المهاجرين بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لقطر.
- في حالة وقوع انتهاك جسيم من قبل صاحب العمل لقانون الكفالة أو قانون العمل ذي الصلة، فإنه يتعين على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إصدار أمر بالانتقال.

ما فعلته الحكومة

محددة، فإنه يجوز للموظف الانتقال إلى صاحب عمل آخر بعد مرور خمس سنوات من تاريخ العقد». وحتى الآن لم يتم إجراء أية تغييرات، أو نشر أية قوانين.

في مايو/أيار 2014، أعلنت الحكومة خطة لإصلاح نظام الكفالة من خلال الاستعاضة عن «شهادة عدم الممانعة» بـ«نظام عقد العمل». «وإذا كان عقد العمل لمدة محددة، فإنه يجوز للموظف الانتقال إلى صاحب عمل آخر بعد انتهاء تلك المدة. أما إذا كان عقد العمل لمدة غير

التقدم الفعلي: لم يُحرز أي تقدم

لا يتمتع عمال المنازل بحماية حقوق العمل بموجب القانون، ويمكن أن يتعرضوا للعنف الجسدي والجنسي على أيدي أصحاب العمل.

دي إل آيه بايبر يقول:

- التقرير لا يشمل ظروف عمال المنازل.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- اعتماد قوانين بشأن عمال المنازل تشمل حماية حقوق العمل، بما فيها ما يتعلق بساعات العمل والعمل الإضافي والحد الأدنى للأجور وظروف العمل والإجازات السنوية وآليات الالتزام الفعالة.
- القيام بعمليات تفتيش عمالية في المنازل الخاصة لفحص ظروف العمل التي يعيشها عمال المنازل.

منظمة العفو الدولية تقول:

- تغيير القانون لضمان حماية حقوق عمال المنازل بموجب القانون وعلى نحو متساو.
- إلغاء الحظر المفروض على إقامة علاقات جنسية بالتراضي خارج رباط الزوجية، ووقف احتجاج النساء مع أطفالهن بتهمة «إقامة علاقات غير شرعية».
- تجريم العنف المنزلي بشكل خاص، وضمان ألا يكون تعريفه محصوراً في الأقرباء الذين يعيشون في مكان السكن نفسه، وإنما يشمل جميع الأشخاص، بما يكفل حماية عمال المنازل.

ما فعلته الحكومة

حماية جميع الأشخاص ذوي الصلة، بمن فيهم عمال المنازل. لم يتم سن قوانين جديدة.

في سبتمبر/أيلول 2014 قالت الحكومة للأمم المتحدة إنها ستغير القانون لحماية حقوق العمال المنزليين، وأنها ستجزم العنف المنزلي، وستكفل تطبيق تعريف فضفاض للجريمة بهدف ضمان

التقدم الفعلي: لم يُحرز أي تقدم

التأخر في دفع أجور العمال المهاجرين أو عدم دفع أجورهم مطلقاً.

مكتب المحاماة دي إل آيه بايبر يقول:

- نوصي بأن تنظر دولة قطر في ضمان مستوى أدنى مكفول لمكافأة نهاية الخدمة، تسترده بدورها من صاحب العمل في حالة عدم دفعه للعامل.
- نوصي بفرض عقوبات ملائمة على التأخر في الدفع بسبب سلسلة المقاولات.
- نوصي بأن تنظر دولة قطر في تنفيذ برنامج يمكن بواسطته مراقبة دفع أجور العمال المهاجرين بصورة إلكترونية، أو بالتعاون مع البنك المركزي القطري.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- إيجاد طريقة لضمان دفع الرواتب وتذاكر السفر بالطائرة للمهاجرين، بما في ذلك ضمان أن يكون لكل مهاجر حساب مصرفي يتم تحويل راتبه إليه في كل شهر، وفحص السجلات المصرفية بشكل منتظم.
- مراجعة قانون العمل بغية فرض عقوبات على أصحاب العمل الذين لا يدفعون للعمال رواتبهم الكاملة في الوقت المحدد.

منظمة العفو الدولية تقول:

- استكشاف الآليات المالية، مع مجتمع المال والأعمال، لضمان عدم تأثر دفع رواتب العمال بالتأخير في الدفع في سلسلة المقاولات.
- النظر في إنشاء وحدة حكومية متكاملة للتعامل مع الشركات في الأزمات ومساعدة العمال على تحصيل أجورهم غير المدفوعة بسرعة - ومغادرة البلاد أو تغيير أصحاب العمل إذا رغبوا في ذلك.

ما فعلته الحكومة

المستحق، وإلا فإنها تواجه إجراءات عقابية. بيد أنه حتى الآن لم يتم إجراء أية تغييرات أو نشر أية قوانين عمل.

في يوليو/تموز 2014 وافق مجلس الوزراء على قرار بوضع نظام حماية للأجور، يقضي بأن تدفع الشركات كافة الأجور بصورة إلكترونية بواسطة حوالات مصرفية في غضون سبعة أيام من الموعد

التقدم الفعلي: لم يُحرز أي تقدم

يدفع العمال رسوم توظيف مرتفعة للهجرة إلى قطر و/أو يتلقون وعوداً زائفة بشأن رواتبهم أو نوعية عملهم. ويمكن أن يصل هذا الانتهاك إلى حد جريمة الاتجار بالبشر.

منظمة العفو الدولية تقول:

- العمل الوثيق مع حكومات بلدان المنشأ للعمال المهاجرين بهدف منع محاولات استبدال العقود؛
- زيادة مراقبة وصول العمال إلى قطر، بحيث يقوم الموظفون الحكوميون بفحص عقودهم بحضور صاحب العمل والعمال، وذلك للتأكد من أن شروط العمل هي نفسها التي كان العامل قد وُعد بها قبل مغادرة بلاده/بلاده؛
- تقييم وكالات التشغيل في قطر من حيث مدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ونشر تلك التقييمات وإلغاء تراخيص التوظيف الممنوحة للوكالات التي لا تلتزم بتلك المعايير؛
- مساءلة وكالات التشغيل في قطر التي يتبين أنها خدعت العمال بشأن شروط العمل، أو التي تقاعست عن اتخاذ إجراءات عندما نُتهت أصحاب العمل الذين لا يحترمون العقود أو لا يحترمون حقوق العمال؛

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- ضمان عدم تحصيل رسوم التوظيف غير القانونية، وعدم تغيير العقود الموقعة في البلدان المرسلة للعمال لدى وصولهم إلى قطر بدون الموافقة المتبصرة للعامل المهاجر المعني.
- العمل مع وكالات توظيف مرخصة في البلدان المرسلة، والامتناع عن إعطاء تأشيرات للعمال الذين ذهبوا بواسطة وكالات غير مرخصة.
- العمل مع بلدان المنشأ من أجل ضمان وصول المهاجرين إلى قطر بدون ديون.
- النظر في فتح مكاتب لوزارة العمل في البلدان المرسلة للعمال.

مكتب المحاماة دي إل آيه بايبر يقول:

- ينبغي أن تنص المعاهدات الثنائية على وضع عقد عمل نموذجي جديد، يتضمن أحكاماً تحظر دفع رسوم التوظيف من قبل العمال المهاجرين.
- نوصي بتطبيق شروط التدقيق المستهدف في دولة المنشأ. وينبغي تكرار عملية التدقيق هذه لدى وصول العمال المهاجرين إلى قطر.
- نقترح أن يكون هناك ضابط اتصال داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية معني بالشكاوى المتعلقة بوكلاء التوظيف.
- نوصي بإجراء مراجعة لعملية ترخيص وكلاء التوظيف في قطر، وإجراء عملية تمحيص شاملة.

ما فعلته الحكومة:

في أكتوبر/تشرين الأول 2013 أحاطت الحكومة منظمة العفو الدولية علماً بأنها «تعكف على تنفيذ برنامج للاتصال الإلكتروني بالبلدان المصدرة للعمال». وسيكون التعاون بين وزارات العمل على شكل إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لأولئك الذين يبحثون عن وظائف في قطر. وسيتيح الموقع الإلكتروني لأصحاب العمل في قطر إمكانية اختيار القوة العاملة من بين الطلبات المتوفرة. وسيكفل هذا المشروع عدم وجود تباين بين الوظيفة التي تقدّم لها العامل في بلده وبين الوظيفة التي تُعطى له في قطر».

وليس لدى منظمة العفو الدولية معلومات إضافية حول التقدم الذي أُحرز بشأن هذه المبادرة.

وفي يوليو/تموز 2014، ذكرت وزارة العمل أن أي شركة توظيف يتبين أنها انتهكت معايير العمل ثلاث مرات، سيتم ذكر اسمها في الصحف المحلية.

التقدم الفعلي: جزئي

إن ظروف عمال الإنشاءات في المواقع تتسم بالقسوة والخطورة. ويواجه العمال عوائق أمام الحصول على الرعاية الصحية. ويقضي العديد من العمال نجبهم نتيجة لإصابتهم بنوبات قلبية.

منظمة العفو الدولية تقول:

- إجراء مراجعة من قبل وكالات متعددة لمدى كفاية الرعاية الصحية للعمال المهاجرين، بما في ذلك إجراء تحقيق واف ومستقل في أسباب الوفاة الرئيسية في صفوف عمال الإنشاءات المهاجرين.
- تجميع ونشر بيانات تفصيلية بشأن الإصابات والوفيات في أماكن العمل.
- السماح للعمال بالحصول على بطاقات صحية بدون اشتراط إبراز تصاريح إقامة.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- إنشاء لجان للصحة والسلامة تضم ممثلين للعمال في جميع مواقع العمل.
- جمع البيانات المتناثرة بشأن حوادث الإصابة والمرض في أماكن العمل.

مكتب المحاماة دي إل أبيه بايبر يقول:

- النشر المنتظم لأسماء المقاولين وأصحاب العمل الذين انتهكوا معايير الصحة والسلامة ذات الصلة.
- نوصي باستخدام بطاقات هوية إلكترونية، تشمل البطاقة الصحية لجميع العمال المهاجرين لدى وصولهم إلى قطر.
- نوصي بشدة بفرض مساءلة مدنية وجنائية مشتركة متعددة على مرتكبي الانتهاكات المتعلقة بالصحة والسلامة من المقاولين الرئيسيين والفرعيين.
- نوصي بشدة بجمع الإحصاءات والبيانات الوطنية فيما يتعلق بالإصابات والوفيات الناجمة عن العمل، وتقديم تقارير بشأنها/ وتوزيعها، على نحو منتظم، بالإضافة إلى أسبابها وإلى أي مدى يمكن أن تُعزى إلى انتهاك قواعد الصحة والسلامة.
- كما نوصي بشدة بأن تقوم دولة قطر بتكليف جهة ما بإجراء دراسة مستقلة في وفيات العمال المهاجرين بالسكتة القلبية على مدى السنوات الثلاث القادمة في قطر.

ما فعلته الحكومة

في فبراير/شباط 2014، ذكرت الحكومة أن ثمة خطأ لشمول جميع العمال في قطر ببرنامج وطني جديد للضمان الصحي على مراحل، وهو في طور الإعداد. وبناء مرافق استشفاء للعمال بالقرب من أماكن عملهم.

وفيما يتعلق بوفيات العمال المهاجرين، ذكرت الحكومة أنها «ستعمل مع المجلس الأعلى للصحة لفهم الصورة الحقيقية».

التقدم الفعلي: محدود

إن الحصول على العدالة لضحايا استغلال العمالة أمر صعب ومكلف ويستهلك الوقت.

مكتب المحاماة دي إل آيه بايبر يقول:

- ينبغي مراجعة إمكانية وصول وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى العمال المهاجرين.
- نوصي بشدة بإلغاء جميع الرسوم (أو أجور الخبراء) المفروضة على المهاجرين الذين يقدمون دعاوى.
- نعتقد أنه يجب توفير تمثيل قانوني مجاني للعمال المهاجرين لتقديم شكاوى إلى قسم علاقات العمل، وتمثيل قانوني مجاني فيما يتعلق بجميع إجراءات الاحتجاز.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- ضمان عدم اشتراط دفع رسوم من قبل المهاجرين لرفع قضايا أمام محكمة العمل، وضمان سهولة رفع دعاوى قانونية من قبل المهاجرين بدون خوف من العمليات الانتقامية، وسرعة إجراءات تلك الدعاوى.

منظمة العفو الدولية تقول:

- تحسين إمكانية الوصول إلى نظام شكاوى العمل، بما في ذلك ضمان توفير خدمات الترجمة؛
- تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتعامل مع قضايا محاكم العمل بشكل كبير؛
- إلغاء فرض غرامات على العمال في محاكم العمل؛
- توفير أموال إغاثة للعمال الذين يرفعون دعاوى قانونية بسبب عدم تسلم رواتبهم؛
- إنشاء نظام مساعدة قانونية بتمويل من الدولة.

ما فعلته الحكومة

في يوليو/تموز 2014 قالت الحكومة إنها وفّرت نظاماً إلكترونياً خاصاً بشكاوى العمل باللغات الإنجليزية والعربية والأوردو والهندية والتاميلية والبنغالية والنيبالية للعمال الأجانب في قطر.

التقدم الفعلي: محدود

العمال المهاجرون ممنوعون من تشكيل نقابات عمالية أو الانضمام إليها.

مكتب المحاماة دي إل آيه بايبر يقول:

- ينبغي أن تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بنشر المقترحات التي تبيح للعمال المهاجرين الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات النقابية والتفاوض الجماعي.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- الاعتراف بحق جميع العمال، بمن فيهم المهاجرون، في الاشتراك في الجمعيات والتنظيم الذاتي.

منظمة العفو الدولية تقول:

- السماح لجميع العمال المهاجرين بتشكيل نقابات عمالية والانضمام إليها.

ما فعلته الحكومة

في سبتمبر/أيلول 2014، قالت قطر للأمم المتحدة إنها لن تعتمد أحكاماً قانونية تكفل للعمال المهاجرين الحق في الانضمام إلى نقابات العمال.

التقدم الفعلي: لم يُحرز أي تقدم

لا يتم تنفيذ معايير العمل، ومنها السكن، بشكل سليم. ولا يتوفر عدد كافٍ من المفتشين، كما أن التفتيش ليس صارماً.

مكتب المحاماة دي إل أيه باير يقول:

- نوصي بزيادة عدد المفتشين ورفع مستوى تدريبهم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. ونحن نعتبر أن زيادة الجولات التفتيشية الشاملة وغير المعلنة مسبقاً، بما في ذلك إجراء مقابلات منتظمة مع العمال المهاجرين، أمراً مطلوباً.
- نوصي بتحويل المفتشين صلاحية فرض عقوبات على عدم التقيد بإشعارات التحسين، من قبيل العقوبات المالية، وصلاحية تعليق أنشطة صاحب العمل. وينبغي أن يتلقى المفتشون تدريباً شاملاً.
- ينبغي رفع مستوى مراقبة وتنفيذ معايير السكن، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمساكن العمال المتوفرة.

هيئة الأمم المتحدة تقول:

- خلق نظام تفتيش قوي وفعال خاص بالعمالة، مع توفير عدد كافٍ من مفتشي العمل، الذين ينبغي أن يكونوا مدربين جيداً في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل. كما ينبغي أن يقوموا بجولات تفتيشية وافية ومنتظمة وغير معلنة في جميع أماكن العمل.
- جعل تحديد القائمة السوداء وتصنيف الشركات على أساس التزامها بمعايير العمل عملية علنية ومتاحة للمهاجرين.
- مراجعة قانون العمل من أجل فرض عقوبات على أصحاب العمل الذين لا يدفعون للعمال رواتبهم الكاملة في الوقت المحدد، والذين لا يمنحونهم إجازات سنوية، فضلاً عن العقوبات الملزمة لأصحاب العمل الذين لا يلتزمون بمعايير السكن لموظفيهم.

منظمة العفو الدولية تقول:

- زيادة عدد مفتشي العمل الأكفاء زيادة كبيرة، واعتبار ذلك مسألة ملحة، وضمان أن يكون عدد كبير من مفتشي العمل قادرين على التحدث باللغات المستخدمة من قبل العمال، أو أن يرافقه مترجمون أكفاء.
- ضمان إجراء تحقيقات جنائية مع أصحاب العمل المشتبه في أنهم مستغلون، ومحاكمتهم حيثما تتوفر أدلة مقبولة وكافية، ومنع الشركات – والأفراد في المستويات العليا المشاركين في إدارة هذه الشركات – من توظيف عمال في المستقبل.
- مراجعة العقوبات التي تنطبق بموجب القانون على جريمة الاستغلال الخطير للعمال، بما فيها جريمة العمل القسري، المحددة في قانون العقوبات، وانتهاكات قانون العمل، لضمان أن تكون ملائمة وتتماشى مع الالتزامات الدولية لقطر.

ما فعلته الحكومة

وفي يوليو/تموز 2014 وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار ينظم ظروف معيشة العمال، بما في ذلك زيادة المساحة المخصصة لكل عامل. ولكن ذلك القرار لم يدخل حيز النفاذ بعد. وفي مايو/أيار 2014 قالت الحكومة إن التعديلات القانونية أُجريت بهدف تشديد العقوبات على انتهاكات العمل، ومنها فرض عقوبات على تأخير دفع الأجور، وانتهاك معايير السكن الجديدة. ولكنها لم تصدر في قانون بعد.

وفي يوليو/تموز 2014 وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار ينظم ظروف معيشة العمال، بما في ذلك زيادة المساحة المخصصة لكل عامل. ولكن ذلك القرار لم يدخل حيز النفاذ بعد. وفي مايو/أيار 2014 قالت الحكومة إن التعديلات القانونية أُجريت بهدف تشديد العقوبات على انتهاكات العمل، ومنها فرض عقوبات على تأخير دفع الأجور، وانتهاك معايير السكن الجديدة. ولكنها لم تصدر في قانون بعد.

التقدم الفعلي: جزئي

حول هذا الجدول

حددت منظمة العفو الدولية ولخصت تسع قضايا رئيسية والتوصيات المتعلقة بها بدون مدخلات المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق المهاجرين أو مكتب المحاماة «دي إل أيه باير». وقد قامت منظمة العفو الدولية بتحرير تلك التوصيات من مصادرها الأصلية. ولم نذكر عدداً من التوصيات لغايات توفير المساحة وقابلية القراءة. ويحتوي الجدول على البيانات والقرارات المهمة التي أصدرتها الحكومة القطرية والمعروفة لدى المنظمة.

المصادر:

- مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق الإنسانية للمهاجرين، فرانسوا كريبو (رقم الوثيقة: A/HRC/26/35/Add.1)، بتاريخ 23 أبريل/نيسان 2014.
- منظمة العفو الدولية، الوجه المظلم للهجرة: بقعة ضوء على قطاع البناء في قطر قبل موعد بطولة كأس العالم (رقم الوثيقة: MDE 22/010/2013)
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزير العمل القطري يتحدث بالتفصيل عن التقدم الذي أحرز في مجال إصلاحات قانون العمل، بتاريخ 20 يوليو/تموز 2014. أنظر الرابط: www.molsa.gov.qa/arabic/AboutMinistry/NewsCenter/pages/Qatar-Minister-of-Labour-Details-Progress-on-Labour-Law-Reforms.aspx (آخر زيارة في 20 أكتوبر/نشرين الأول 2014).
- جريدة «ذي غارديان»
- منظمة العفو الدولية نوفمبر/تشرين الثاني 2014 Index: MDE 22/010/2014 رقم الوثيقة:
- وزارة الداخلية، قطر تعلن عن إجراء إصلاحات واسعة النطاق في مجال سوق العمل، 14 مايو/أيار 2014. أنظر الرابط: www.moi.gov.qa/site/english/news/2014/05/14/32204.html (آخر زيارة في 20 أكتوبر/نشرين الأول 2014).
- رد قطر على توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة، المقدمة في سبتمبر/أيلول 2014. أنظر الرابط: www.upr-info.org/sites/default/files/document/qatar/session_19_-_april_2014/recommendations_and_pledges_qatar_2014.pdf (آخر زيارة في 20 أكتوبر/نشرين الأول 2014).
- موقع دوحة نيوز الإخباري.

التسلسل الزمني

25 سبتمبر/أيلول 2013:

جريدة «ذي غارديان» تكشف النقاب عن حالات إساءة معاملة العمال في مشاريع الإنشاءات في مدينة لوسيل، وعن وفاة 44 عاملاً نيبالياً في غضون شهرين.

3 أكتوبر/تشرين الأول 2013:

الحكومة القطرية تكلف مكتب المحاماة الدولي «دي إيه بايبر» بالتحقيق في إساءة معاملة العمال المهاجرين.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013:

منظمة العفو الدولية تنشر التقرير المعنون بـ: «الوجه المظلم للهجرة: بقعة ضوء على قطاع الإنشاءات القطري قبل موعد بطولة كأس العالم». والحكومة تطلب من مكتب المحاماة «دي إيه بايبر» اعتبار التقرير جزءاً من عمله.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013:

في اجتماع مع الكونغرس الدولية لنقابات العمال، يقول رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» سيب بلاتر إن أوضاع العمال في قطر غير مقبولة وينبغي تغييرها.

21 نوفمبر/تشرين الثاني 2013:

البرلمان الأوروبي يطرح مشروع قرار حول قطر وأوضاع العمال المهاجرين.

11 فبراير/شباط 2014:

اللجنة العليا للمشاريع والإرث تصدر «معايير رعاية العمال»، التي تلزم المقاولين في مشاريعها، ومنها ملاعب بطولة كأس العالم، بمعايير إلزامية أكثر صرامة من قانون العمل القطري.

23 أبريل/نيسان 2014:

منظمة العفو الدولية تصدر تقريراً بعنوان: «نومي هو استراتيجتي»، تتحدث فيه بالتفصيل عن العمل القسري والاتجار بالبشر وإساءة المعاملة الجسدية والجنسية التي يتعرض لها عمال المنازل المهاجرين في قطر.

23 أبريل/نيسان 2014:

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق المهاجرين ينشر تقريره بشأن زيارته إلى قطر، الذي دعا فيه إلى إلغاء نظام الكفالة.

1 مايو/أيار 2014:

الحكومة القطرية تؤكد أنها تلقت تقرير مكتب المحاماة «دي إيه بايبر»، ولكن الحكومة لم تنشر التقرير حتى الآن.

8 مايو/أيار 2014:

قطر تواجه تساؤلات حادة بشأن حقوق المهاجرين خلال جلسة «آلية الاستعراض الدوري الشامل» الخاصة باستعراض سجل قطر في مجال حقوق الإنسان.

14 مايو/أيار 2014:

الحكومة تعلن الإصلاحات المقترحة لنظام الكفالة. ولكنها لم تحدد إطاراً زمنياً لتنفيذها.

20 يونيو/حزيران 2014:

وزارة خارجية الولايات المتحدة تخفّض قطر إلى الدرجة الثانية في قائمة المراقبة في تقريرها الخاص بالاتجار بالبشر لعام 2014.

13 يوليو/تموز 2014:

مؤسسة قطر، وهي لاعب رئيسي في قطاع الإنشاءات، تنشر تقريراً حول الاستغلال في عمليات تجنيد وتشغيل العمال المهاجرين في قطر.

16 يوليو/تموز 2014:

مجلس الوزراء يوافق على مسودة قرار بشأن نظام حماية الأجور. ولكنه لم يدخل حيز النفاذ بعد.

31 أغسطس/آب 2014:

يتم القبض على باحثين بريطانيين في مجال حقوق الإنسان كانا يجران دراسة بشأن ظروف العمال المهاجرين في قطر، واحتجازهما لمدة تزيد على أسبوع قبل إطلاق سراحهما والسماح لهما بمغادرة البلاد في النهاية.

26 سبتمبر/أيلول 2014:

أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يقول لشبكة «سي إن إن» إنه يتأذى شخصياً من جراء الانتهاكات التي تعرّض لها المهاجرون في قطر.

رقم الوثيقة: Index: MDE 22/010/2014 Arabic، نوفمبر/تشرين الثاني 2014

منظمة العفو الدولية، International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف: عمال إنشآت، الدوحة، قطر. © Richard Messenger

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم ينعم فيه الجميع بحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.